

لسنة

2

0

0

5

# التقرير الاستراتيجي الفلسطيني



تحرير

د. محسن محمد صالح د. بشير موسى نافع



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

# التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة ٢٠٠٥



مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

# The Palestinian Strategic Report for Year 2005

## Editors:

Dr. Mohsen M. Saleh

Dr. Basheer Nafi

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

أيار/مايو ٢٠٠٦ – ربيع الثاني ١٤٢٧ هـ

بيروت – لبنان

ISBN 9953-0-0706-3

يمنع نسخ أو استعمال أي جزء من هذا الكتاب بأي وسيلة تصويرية أو إلكترونية أو ميكانيكية بما في ذلك التسجيل الفوتوغرافي، والتسجيل على أشرطة أو أقراص مدمجة أو أي وسيلة نشر أخرى أو حفظ المعلومات واسترجاعها دون إذن خطي من الناشر.

(الآراء الواردة في الكتاب لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات)

## مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

الطابق العاشر – بناية الريفييرا

كورنيش المزرعة – بيروت – لبنان

تلفون: ٠٠٩٦١١ ٣٠٣٦٤٤

تليفاكس: ٠٠٩٦١١ ٣٠٣٦٤٣

بريد إلكتروني: [info@alzaytouna.net](mailto:info@alzaytouna.net) الموقع: [www.alzaytouna.net](http://www.alzaytouna.net)

يمكنكم التواصل معنا والاطلاع على صفحات المركز عبر الضغط على التطبيقات أدناه:



تصميم وإخراج:

Golden Vision sarl – 00961 1 362987

التقرير الإستراتيجي الفلسطيني

2005

ملحق

وثائق مختارة



## وثائق مختارة

### وثيقة رقم ١

خطاب الرئيس محمود عباس في حفل أدائه اليمين الدستوري<sup>(١)</sup> (مقتطفات)

رام الله، ١٥ كانون الثاني / يناير ٢٠٠٥

بسم الله الرحمن الرحيم

(وَقُلْ رَبِّ اَدْخِلْنِيْ مُدْخَلَ صِدْقٍ، وَاَخْرِجْنِيْ مَخْرَجَ صِدْقٍ، وَاَجْعَلْ لِيْ مِنْ لَدُنْكَ سُلْطٰنًا نَّصِيْرًا)  
(.....)

أخاطبكم اليوم وكلي فخرٌ بهذا الأداء الديمقراطي المميز لشعبنا الفلسطيني العظيم، هذا الشعب الذي وقف في وجه الاحتلال ليقول لنفسه أولاً وللعالم ثانياً، إننا ومهما عظمت التحديات فلن نتراجع عن مشروعنا الوطني، ومهما تراكمت العقبات فلن تثبتنا عن مواصلة مسيرتنا الديمقراطية التي نعتز بها جميعاً. إن الذي فاز اليوم في هذه الانتخابات هو الشعب الفلسطيني البطل، صانع هذه المأثرة الديمقراطية وحاميها.

لذا فإنني أهدي هذا الفوز باسم كل الشعب إلى روح وذكرى القائد الخالد رمز مسيرتنا وبطلها، الأخ ياسر عرفات، الذي زرع البذرة الأولى لهذه التجربة الديمقراطية ورفع رايتها وكرس تقاليدھا. فتحية الإجلال والإكبار إلى روحك الطاهرة يا أبا عمار في يوم الديمقراطية الفلسطينية.

وفي هذا اليوم التاريخي في مسيرتنا الوطنية أقول لجميع أبناء شعبنا الذين شاركوا في التصويت، وفي إحياء شعلة الديمقراطية، لكم جزيل الشكر والعرفان، ولكم العهد مني ببذل كل الجهد لتنفيذ البرنامج الذي انتخبتموني على أساسه، ولمواصلة السير على الدرب لتحقيق أهدافنا الوطنية. والشكر والتقدير لجميع الذين عملوا من أجل نجاح هذه الحملة الانتخابية، إخوتي في حركة فتح في مختلف المناطق، ولجميع القوى والهيئات والمؤسسات الوطنية، والفعاليات والشخصيات، التي بذلت أقصى الجهد دفاعاً عن برنامجنا الوطني الواضح الذي يحظى الآن بأوسع دعم شعبي.

وإلى جميع الإخوة المرشحين أقول: إننا نقدر عالياً جهودكم لإنجاح العملية الديمقراطية، ولكم

العهد مني بتشجيع وضمان الدور الفاعل لجميع القوى والاتجاهات، وحماية حرية التعبير وفق القانون. فنحن وإن اختلفت آراؤنا نبقى أصحاب قضية واحدة، وإن تعددت اجتهاداتنا ندافع عن هدف واحد، وسنحرص على أن نعمل سوياً لتحقيق تطلعاتنا الوطنية التي نصبو إليها جميعاً.

اليوم و بعد ظهور نتائج الانتخابات واجتياز شعبنا العظيم لهذا الامتحان، أقف أمامكم بصفتي رئيساً وممثلاً للشعب الفلسطيني بأسره لأقول: أننا سنواصل المسيرة من أجل تعزيز الوحدة الوطنية وتعميق الحوار مع جميع القوى وكل التيارات الفاعلة في وطننا، والحرص على صلابة بنيان مجتمعنا ومؤسساتنا. كما سنواصل مسيرة ياسر عرفات من أجل تحقيق السلام العادل / سلام الشجعان الذي كان يعمل دوماً في سبيله، والذي أعطى كل حياته وجهده وعرقه من أجل تحقيقه. (.....)

لقد اقترح الشعب من أجل إنهاء الاحتلال و الخيار الديمقراطي والتنمية والإصلاح بكل أشكاله واستمراره وتعميقه.

– لقد صوت الشعب من أجل سيادة حكم القانون والنظام والتعددية وتداول السلطة والمساواة بين الجميع.

– لقد وقف الشعب مع خيار السلام العادل وإنهاء الاحتلال والتعايش على قدم المساواة وفق الشرعية الدولية.

إن هذا العام هو عام الانتخابات الفلسطينية، الانتخابات الرئاسية والتشريعية والبلدية، فلنحشد كل طاقاتنا الوطنية لتشمل عملية الانتخابات كذلك كل المؤسسات والنقابات والقوى السياسية والفصائل، حتى نبث روحاً جديدة في حياتنا السياسية الداخلية.

إن التحدي الأكبر، والمهمة الأساسية أمامنا هي مهمة التحرر الوطني، مهمة إنهاء الاحتلال عن أرضنا وإقامة الدولة الفلسطينية على حدود ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشريف والتوصل إلى حل عادل ومتفق عليه لقضية اللاجئين على أساس الشرعية الدولية وأولها القرار ١٩٤ ومبادرة السلام العربية الصادرة عن قمة بيروت.

ولتحقيق هذه الأهداف، فإن نهجنا سيبقى النهج الذي اتخذته منظمة التحرير الفلسطينية خياراً استراتيجياً، خيار السلام العادل الذي يمكن التوصل إليه بالتفاوض من أجل انتزاع حقوقنا الوطنية. أما الطريق نحو هذا الهدف، فهو ما اتفقنا والعالم حوله في خطة خارطة الطريق. لقد قلنا مراراً وتكراراً أننا ملتزمون بالشق المتعلق بنا في خارطة الطريق، وإننا سننفذ التزاماتنا حرصاً على المصلحة الوطنية الفلسطينية. وبالمقابل فعلى إسرائيل أن تنفذ ما عليها. (.....)

إن يدنا ممدودة للشريك الاسرائيلي للمساهمة في صنع السلام. ولكن الشراكة ليست بالأقوال وإنما بالأفعال، إنها بإنهاء الاغتيالات والحصار والاعتقالات ومصادرة الأراضي والاستيطان والجدار الفاصل وتدمير المنازل. إن الشراكة لا يمكن أن تتم في ظل الإملاءات، وإن السلام لن

يتحقق أبداً عن طريق حلول جزئية أو مؤقتة، بل من خلال العمل سوياً نحو التوصل إلى حل نهائي ودائم يعالج كافة القضايا العالقة ويفتح صفحة جديدة على أساس دولتين جارتين. وأريد التأكيد هنا على استعدادنا التام لاستئناف مفاوضات الوضع النهائي، وتوفير الجاهزية السياسية عندنا للوصول إلى اتفاق شامل حول مختلف القضايا.

ومن على هذا المنبر، وفي هذا اليوم، أقول للقيادة الاسرائيلية وللشعب الاسرائيلي: نحن شعبان كتب علينا أن نعيش جنباً إلى جنب وأن نتقاسم الحياة على هذه الأرض، والبديل الوحيد عن السلام هو استمرار الاحتلال والصراع. فلنبداً في تطبيق خارطة الطريق، وبالتوازي لنبدأ في بحث قضايا الوضع الدائم كي ننهى إلى الأبد الصراع بيننا وبينكم. (.....)

إن العالم بأسره مطالب اليوم بأن يمنح شعبنا الأمل، وأن لا يكرر الأخطاء السابقة التي عطلت العديد من المبادرات والجهود الايجابية في الماضي. وأنا أتوجه بندائي هذا إلى جميع القادة في دول اللجنة الرباعية وإلى جميع المسؤولين الحريصين على بدء انطلاقة جدية لمسيرة السلام، وإلى الولايات المتحدة الأمريكية بخاصة لأنها صاحبة الدور الأساسي في هذا السياق. إن الترحيب بالديمقراطية الفلسطينية ودعمها هو أمر هام، ولكن هذا الدعم يبقى ناقصاً إذا لم يعزز العمل على إنهاء الاحتلال بجميع مظاهره وإجراءاته حتى يمكن لهذه الديمقراطية أن تستمر وتزدهر.

كما أطلب المجتمع الدولي باتخاذ الإجراءات الضرورية لتنفيذ قرار محكمة العدل الدولية في لاهاي التي اعتبرت بناء جدار الفصل العنصري أمراً غير شرعي ودعت إلى إزالته.

إخوتي وأخواتي أبناء الشعب الفلسطيني في الوطن والشتات. إن إنهاء الاحتلال كان وسيبقى أول أولويات العمل الوطني الفلسطيني، ولكنه ليس الأولوية الوحيدة. ولا أجد مبرراً لإهمال بقية قضايانا الوطنية بذريعة أننا شعب تحت الاحتلال. فالروح الفلسطينية الأبية التي ناضلت لتأمين الاعتراف بقضيتنا العادلة يجب أن تكون محركنا في معالجة قضايانا الداخلية. لقد كان الشعب الفلسطيني على مر العقود منارة من منارات الإبداع والبناء، منارة صدرت القدرات والكفاءات للعالم أجمع، ومن واجبنا أن نواصل وبإخلاص العمل بذات الروح وبنفس التصميم حتى نبني مجتمعاً متنوراً وحضارياً يكون بشقيه الرسمي والأهلي مثلاً يحتذى في الديمقراطية، ويؤسس لمستقبل مشرق لأجيالنا القادمة.

واعتقد أنكم تتفقون معي على إن الخطوة الأولى نحو بناء مجتمعنا تكمن في إرساء سيادة القانون، فعندها فقط سيتمتع المواطن بالأمن والأمان والعيش الكريم. (....)

إن سيادة القانون تتمثل بوجود سلطة واحدة، وسلاح شرعي واحد، في إطار من التعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة. (....)

لقد بدأنا مسيرة الإصلاح، وهي مسيرة مستمرة وستستمر بإذنه تعالى. إن إصلاح وتطوير القضاء، والمؤسسات الأمنية والحكومية، واستمرار تطوير نظامنا المالي والاقتصادي وإرساء آلية جدية للتعاون بين القطاع العام والقطاع الخاص هي أولويات لتمكين السلطة الوطنية من أداء



دورها في خدمة مصالح شعبنا الفلسطيني، وهي واجب لإرساء أسس الدولة الفلسطينية التي نصبو إليها. ومن واجبنا جميعاً سلطة ومعارضة ومجتمعاً مدنياً أن لا نسمح للاحتلال بثنيينا عن هذا الطريق وأن لا نتيح للفوضى الداخلية بأن تعطل هذه المسيرة. (.....)

وسوف نسعى بكل جهدنا من أجل إحياء مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية وتفعيل دورها الوطني باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا، ولزيادة الاهتمام بمصالح شعبنا خارج الوطن، وحتى تتبوأ المنظمة دورها القيادي الذي يعزز دور السلطة الوطنية، ويؤكد على وحدة القرار الوطني الفلسطيني، ويحمي البرنامج الوطني الذي صدر عام ١٩٨٨ وإعلان الاستقلال الفلسطيني. (.....)

لقد كانت فرصة رائعة أن تستعمل المرأة الفلسطينية حقها بالمشاركة في الانتخابات المحلية والرئاسية، وهذه خطوة هامة على طريق تأمين المساواة للمرأة بما في ذلك ضمان حقها في أن تتبوأ المناصب العليا في مؤسسات السلطة والمجتمع.

لقد ترك لنا رفيق الدرب الراحل أبو عمار إرثاً يثير دربنا ومسيرتنا، إرثاً يذكرنا دائماً بأنه مهما عظمت التحديات ومهما حيكت المؤامرات، فإن إرادة الشعب وثبات العزيمة والعمل الدؤوب كفيل بتحقيق الأهداف. وفي خضم عملية التحرر والبناء، لا مكان لليأس أو التخاذل. (.....)

ولقد التقيت خلال جولاتي الميدانية في مخيمات اللجوء في الوطن وفي سوريا ولبنان والعالم العربي، التقيت مع أبناء شعبنا الذين حملونا أمانة همومهم الوطنية والحياتية والتي ستبقى جزءاً أساسياً من همومنا. وإذا كنا نرفض التوطين خارج الوطن، فإننا نحرص أيضاً على أن نضمن لشعبنا أينما كان أفضل ظروف الحياة والعمل بالتعاون مع الأشقاء في الدول المضيفة. (.....)

وبهذه المناسبة أؤكد اليوم ثقتي التامة بالأخ أحمد قريع أبو علاء رئيس الوزراء وأطلب إليه أن يولي موضوع الأمن والانتخابات التشريعية والبلدية وموضوع الإصلاح كل اهتمام الحكومة، هذا وسنتشاور حول إعادة تشكيل الحكومة حسب القانون الأساسي. (.....)

## وثيقة رقم ٢

نص كلمة الرئيس محمود عباس أمام قمة شرم الشيخ الرباعية<sup>(٢)</sup> (مقتطفات)

شم الشيخ، ٨ شباط / فبراير ٢٠٠٥

(....)

اتفقنا ورئيس الوزراء أريئيل شارون على وقف كافة أعمال العنف ضد الاسرائيليين والفلسطينيين أينما كانوا، إن الهدوء الذي ستشهده أراضينا ابتداءً من اليوم، هو بداية لحقبة جديدة وبداية للسلام والأمل.

ما أعلنه اليوم، بجانب أنه يمثل تنفيذاً لأول بنود خارطة الطريق، التي أسستها اللجنة الرباعية، فهو أيضاً خطوة أساسية هامة توفر فرصة جديدة كي تستعيد عملية السلام مسارها وزخمها، وكي يستعيد الشعبان الفلسطيني والاسرائيلي الأمل والثقة في إمكانية تحقيق السلام، وأحسب أننا ندرك جميعاً مسؤولياتنا الكبيرة والمشاركة لتعزيز هذه الفرصة وتطويرها، إن ذلك يكون بالسعي السريع لاستعادة روح الشراكة في السلام والمستقبل، وتكريس التبادلية والإقلاع عن الخطوات أحادية الجانب، ويترتب علينا ابتداءً من اللحظة أن نعمل لحماية ما أعلنه بتوفير الآليات الملائمة لضمان التنفيذ.

ما اتفقنا عليه اليوم هو مجرد بداية لعملية جسر الهوة والخلافات بيننا، نختلف على أمور عدة وربما فيها المستوطنات والإفراج عن الأسرى والجدار والمياه وإغلاق مؤسسات القدس ضمن مواضيع أخرى، لن نتمكن اليوم من حل هذه المواضيع بأكملها، ولكن مواقفنا منها تبقى واضحة ثابتة.

إن تكثيف جهودنا لتنفيذ الاستحقاقات سيقودنا إلى التزام آخر من التزامات خارطة الطريق، ألا وهو استئناف مفاوضات الوضع النهائي، بهدف إنهاء الاحتلال الاسرائيلي الذي بدأ العام ١٩٦٧ للأراضي الفلسطينية، وحل جميع قضايا الوضع النهائي وهي القدس واللاجئين والحدود والمستوطنات والمياه وغيرها من القضايا المحفوظة لمفاوضات الوضع النهائي، وذلك حسب المرجعيات المذكورة في خارطة الطريق.

السيد الرئيس، جلالة الملك، السيد رئيس الوزراء....

قبل أقل من شهر توجه الشعب الفلسطيني إلى صناديق الاقتراع في الانتخابات الرئاسية، التي عقدت بعد رحيل الرئيس ياسر عرفات، وفي ممارسته الديمقراطية المشهودة، فإن الشعب الفلسطيني من خلال هذه الانتخابات أكد تمسكه بخيار السلام العادل، السلام الذي يضع خاتمة أخيرة لعقود من الحروب والعنف والاحتلال، السلام الذي يعني قيام دولة فلسطينية، أو دولة فلسطين الديمقراطية المستقلة، إلى جانب دولة اسرائيل، حسبما جاء في خطة خارطة

الطريق .

إنني هنا في مدينة شرم الشيخ، مدينة السلام، أجدد باسم منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية، تمسكنا بمرجعية عملية السلام وقرارات الشرعية الدولية، والاتفاقات الموقعة بين منظمة التحرير الفلسطينية وبين حكومة إسرائيل، وبخطة خارطة الطريق، وأؤكد حرصنا على احترام جميع التزاماتنا وتنفيذ كامل استحقاقاتنا، ولن ندخر أي جهد مستطاع لحماية الفرصة الوليدة للسلام، التي يوفرها ما أعلننا عنه هنا اليوم .

إننا نأمل من أشقائنا في جمهورية مصر العربية والمملكة الأردنية الهاشمية مواصلة جهودهم الطيبة، وكذلك فإننا ننتظر أن تتولى اللجنة الرباعية الدولية مهامها لضمان تحقيق تقدم متسارع على المسار الفلسطيني الإسرائيلي، مع السعي لبذل الجهود لإحياء عملية السلام على المسارين السوري واللبناني، لقد أن الأوان كي يسترد الشعب الفلسطيني حريته واستقلاله، وأن الأوان لأن تنتهي عقود طويلة من المعاناة والعذابات، وأن الأوان أن ينعم شعبنا بالسلام وبحق في عيش حياة عادية كبقية شعوب العالم تحت سيادة القانون، تحت سلطة واحدة، وسلاح واحد، وتعددية سياسية، إننا نتطلع اليوم لحلول هذا اليوم في أقرب وقت كي تحل لغة الحوار محل لغة الرصاص والمدفع، وكي يحل فيه التعايش وحسن الجوار بدل الجدار، وكي نقدم لأبنائنا وأحفادنا من فلسطينيين وإسرائيليين غداً مختلفاً واعداً، ها هي فرصة جديدة للسلام تولد اليوم في مدينة السلام، فلنتعهد جميعاً على حمايتها، حتى تصبح أمنية السلام حقيقة وواقعاً يومياً في هذه المنطقة . والسلام عليكم

## وثيقة رقم ٣

### البيان الختامي للقاء لندن حول دعم السلطة الفلسطينية<sup>(٣)</sup> (مقتطفات)

١ آذار/ مارس ٢٠٠٥

تضع هذه الوثيقة الرؤية السياسية التي عبر عنها المشاركون في لقاء لندن وأيدوها، وتحدد خطط السلطة الفلسطينية للتجديد المؤسساتي، إلى جانب مجموعة من التزامات المجتمع الدولي الواضحة لدعم برنامج السلطة الفلسطينية .

يجري عقد لقاء لندن في أوقات لتقديم الوعود وإتاحة الفرص للفلسطينيين والإسرائيليين . الغرض منه حشد المجتمع الدولي دعماً لخطط السلطة الفلسطينية لبناء مؤسسات دولة قادرة على البقاء . وبذلك يساعد هذا اللقاء على استمرارية العملية السلمية التي تمّ تجديد العمل بها الآن .

أدان المشاركون الهجوم الذي جرى في تل أبيب في ٢٥ شباط / فبراير، وعبروا عن عزمهم على وجوب إنهاء العنف، وألا يسمح له تخريب العملية السلمية . ورحبوا بالتزام الرئيس عباس على



تقديم المسؤولين عن ذلك الهجوم للمحاكمة.

أكد المشاركون على التزامهم بتحقيق تسوية لهذا الصراع من خلال المفاوضات المباشرة المؤدية لغاية وجود دولتين: دولة اسرائيل تنعم بالسلام والأمن، ودولة فلسطين تنعم بالسيادة والاستقلال، قادرة على البقاء وديموقراطية ومتصلة الأراضي، تعيشان جنباً إلى جنب بسلام وأمن. كما أكد المشاركون على التزامهم بالتوصل لتسوية عادلة وشاملة ودائمة تتماشى مع ما تنادي به خارطة الطريق ومبينة على قرارات مجلس الأمن رقم ٢٤٢ و ٣٣٨ و ١٥١٥.

وأشار المشاركون إلى الأهمية المستمرة لتصريح الرئيس بوش في شهر حزيران / يونيو ٢٠٠٢. كما أكدوا على أهمية مبادرة ولي العهد الأمير عبد الله بموجب ما تشير إليه خارطة الطريق، والتي أقرتها قمة جامعة الدول العربية في بيروت. وناشد المشاركون جميع المعنيين على تحقيق هذه المبادرة.

وأكد المشاركون بالاجتماع على التزامهم بخارطة الطريق، وناشدوا جميع الأطراف في الصراع على احترام الالتزامات المبينة بخارطة الطريق والتمسك بها. ويساعد لقاء لندن السلطة الفلسطينية في هذا السياق.

رحّب المشاركون بالخطوات الهامة التي اتخذها كلا الطرفين خلال الأسابيع الماضية، بما فيها التطور الهام الذي تم الإعلان عنه في شرم الشيخ، في مصر، في ٨ شباط / فبراير. وبينما أشار المشاركون إلى أن الوضع على أرض الواقع يبقى هشاً، شددوا على أهمية العمل تجاه تأسيس دائرة من الخير وتجديد التطور الحاصل تجاه السلام من خلال تطبيق كامل لخارطة الطريق.

ورحّب المشاركون [بالعودة] التي قطعتها السلطة الفلسطينية التي تتمتع بقوة أكبر تحت قيادتها الجديدة. كما رحب المشاركون بخطة اسرائيل للانسحاب كخطوة نحو تحقيق رؤية الدولتين بموجب تصورات خارطة الطريق. وأيدوا موقف اللجنة الرباعية الداعي إلى أن الانسحاب من غزة يجب أن يكون كاملاً وتاماً، وأن يتم بطريقة تتماشى مع ما تنادي به خارطة الطريق. كما ناشدت اللجنة الرباعية كلا من اسرائيل والسلطة الفلسطينية على التنسيق عن قرب حول الاستعداد لمبادرة الانسحاب وتنفيذها. وأكد المشاركون على أن الانسحاب يجب أن يتم دون أن يؤثر سلباً على مفاوضات الوضع النهائي، وبالتماشي مع القانون الدولي.

رحب المشاركون بلقاء أعضاء اللجنة الرباعية في الأول من آذار / مارس. وقد أكد المشاركون على الدور المحوري الذي تلعبه اللجنة الرباعية في إحداث نقلة في عملية السلام من خلال الاتصالات المباشرة مع الطرفين، وطلبوا اللجنة الرباعية بأن تعكس نتائج لقاء لندن في اتصالاتها مستقبلاً مع كلا الطرفين بالتعاون مع الجهات الدولية الأخرى التي تلعب أدوار رئيسة بعملية السلام.

حدّد الرئيس عباس خطط السلطة الفلسطينية لتعزيز فعاليتها وقدراتها. وقد رحّب المشاركون بهذه الخطط.

الهدف المحوري للقاء لندن هو مساعدة السلطة الفلسطينية على تعزيز المؤسسات الفلسطينية، وبالتالي توفير أساس صلب لبناء مؤسسات دولة فلسطين مستقبلاً. وقد لاحظ المشاركون التقدم



الكبير الذي أحرزته السلطة الفلسطينية بهذا الصدد. ومن شأن القيام بالمزيد لبناء جهاز أمني أكثر فعالية وحكم أفضل وتعزيز الاقتصاد الفلسطيني، بوجود دعم دولي ملائم وموجّه على نحو فعال، أن يحسن من قدرات السلطة الفلسطينية لتقديم فوائد حقيقية للشعب الفلسطيني في جميع أنحاء الضفة الغربية وغزة، وأن يؤدي للنجاح بتولي إدارة الأراضي التي تنسحب منها إسرائيل.

ومن شأن التزام السلطة الفلسطينية الصادق بتطبيق خطة قابلة للاستمرارية للإيفاء بمعايير الحكومة الصالحة، أن يفتح الطريق للحكومات المانحة لتقديم دعم متجدد في فلسطين. وتمت الإشارة إلى أن أي دعم ناشئ عن هذا اللقاء سيكون تماشياً مع أولويات الفلسطينيين، وأن المساعدات المالية ستكون بالتماشي مع خطة التنمية الفلسطينية على المدى المتوسط. وقد أشار المشاركون إلى أن لدى السلطة الفلسطينية عدداً من الاحتياجات العاجلة للتمويل على المدى القصير، وشجعوا المجتمع الدولي بشدة على المساعدة في تلبية هذه الاحتياجات.

وأدرك المشاركون في لقاء لندن بأن تطبيق الالتزامات التي قطعتها السلطة الفلسطينية على نفسها يشكل خطوة كبيرة في تطبيق الالتزامات بموجب خارطة الطريق. وفي ذات الوقت، ناشد المشاركون إسرائيل لاتخاذ إجراءات، ويتوقعون منها ذلك، فيما يتعلق بالتزاماتها بموجب خارطة الطريق.

أيد وشجع لقاء لندن عدداً من الخطوات التي حددتها السلطة الفلسطينية، ووافق على خطوات لتقديم الدعم الدولي في مجالات:

- الحكم
- الأمن
- التنمية الاقتصادية

وأيد اللقاء نية فرقة العمل حول الإصلاح الفلسطيني ولجنة التنسيق الآنية لوضع آليات للمتابعة لإعطاء زخم أكبر لنشاطاتهما في مجالات الحكم والتنمية الاقتصادية. وسوف ترأس الولايات المتحدة الأمريكية مجموعة توجيهية فيما يتعلق بموضوع الأمن.

وقد التزم المشاركون بالمتابعة في جميع المجالات الثلاث، الحكم والأمن والتنمية الاقتصادية، وبشكل خاص:

١. مراجعة والإعلان عن التقدم الذي تحرزه السلطة الفلسطينية في مقابل الرؤية المحددة في لقاء لندن وفي مناسبات سابقة.

٢. تحريك المساعدات الدولية لجهود السلطة الفلسطينية، وخصوصاً فيما يتعلق بالأولويات على المدى القصير، بموجب ما تمّ تحديده في لقاء لندن، وكذلك استجابة للتطورات الأخرى.

أشار المشاركون إلى أن الإجراءات التي تتخذها السلطة الفلسطينية في بعض المجالات

المحددة تتطلب تعاوناً وتسهيلات من قبل إسرائيل. وبشكل خاص، يعتمد إنعاش الاقتصاد الفلسطيني، بموجب ما أشارت لجنة التنسيق الآنية، على تفكيك على نحو واسع لأنظمة إغلاق الطرق والمدن وغير ذلك من القيود التي تفرضها إسرائيل على تحركات الأفراد والبضائع. ستعمل آليات المتابعة على التنسيق مع الحكومة الإسرائيلية للمساعدة على توفير ظروف مؤدية (على المدى الطويل والقصير) لتدعيم السلطة الفلسطينية، مع الأخذ بعين الاعتبار بالأولويات الفلسطينية واحتياجات الأمن الإسرائيلية. يجب أن تتماشى هذه الآليات، وكذلك الدعم الدولي بمجمله، تماما مع القانون الدولي. ويجب أن يتضمن ذلك مؤشرات، أو معايير، بالنسبة لظروف التنمية الاقتصادية يضعها البنك الدولي بالتشاور مع جميع الأطراف المعنية. (.....)

## وثيقة رقم ٤

### بيان حماس بشأن المشاركة في الانتخابات التشريعية<sup>(٤)</sup>

نابلس، ١٢ آذار/ مارس ٢٠٠٥

حرصاً منا في حركة المقاومة الإسلامية حماس على تعزيز نهجنا في خدمة شعبنا الفلسطيني في كل المجالات والميادين، ورعاية شؤونه ومصالحه، وحماية حقوقه ومكتسباته، وإسهاماً منا في بناء مؤسسات المجتمع الفلسطيني على أسس سليمة، ومعالجة كل جوانب الفساد والخلل، وتحقيق الإصلاح الوطني الشامل والحقيقي، ليكون شعبنا أقدر على الصمود في مواجهة الاحتلال والعدوان، واستجابة لنفض شعبنا ورغبته، وحرصه على مشاركة جميع القوى والفصائل في الحياة السياسية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

فقد قررت حركة المقاومة الإسلامية حماس وبعد مداورات ومشاورات مستفيضة شملت مختلف مؤسساتها وهيئاتها القيادية في الداخل والخارج، بما في ذلك أسرى الحركة في سجون الاحتلال الصهيوني، المشاركة في انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني القادمة، وذلك على قاعدة التمسك بالحقوق المشروعة لشعبنا، وحماية برنامج المقاومة كخيار استراتيجي حتى زوال الاحتلال، بإذن الله.



## وثيقة رقم ٥

البيان الختامي لمؤتمر الحوار الفلسطيني في القاهرة<sup>(٥)</sup>

القاهرة، ١٧ آذار / مارس ٢٠٠٥

تلبيةً لدعوة كريمة من جمهورية مصر العربية الشقيقة، وبرعاية مشكورة منها، عقد في القاهرة مؤتمر للحوار الفلسطيني خلال الفترة من ١٥ إلى ١٧ آذار / مارس ٢٠٠٥ بمشاركة الرئيس الفلسطيني محمود عباس، وبحضور اثني عشر تنظيماً وفصيلاً.

١ - أكد المجتمعون على التمسك بالثوابت الفلسطينية دون أي تفريط، وحق الشعب الفلسطيني في المقاومة من أجل إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية كاملة السيادة وعاصمتها القدس، وضمان حق عودة اللاجئين إلى ديارهم وممتلكاتهم.

٢ - وافق المجتمعون على برنامج للعام ٢٠٠٥ يركز على الالتزام باستمرار المناخ الحالي للتهديئة، مقابل التزام اسرائيلي متبادل بوقف كافة أشكال العدوان على أرضنا وشعبنا الفلسطيني أينما وُجد، وكذلك الإفراج عن جميع الأسرى والمعتقلين.

٣ - أكد المجتمعون أن استمرار الاستيطان وبناء الجدار وتهويد القدس الشرقية هي عوامل تفجير.

٤ - بحث المجتمعون الوضع الفلسطيني الداخلي، واتفقوا على ضرورة استكمال الإصلاحات الشاملة في كافة المجالات، ودعم العملية الديمقراطية بجوانبها المختلفة، وعقد الانتخابات المحلية والتشريعية في توقيتاتها المحددة وفقاً لقانون انتخابي يتم التوافق عليه. ويوصي المؤتمر المجلس التشريعي باتخاذ الإجراءات لتعديل قانون الانتخابات التشريعية باعتماد المناصفة في النظام المختلط، كما يوصي بتعديل قانون الانتخابات للمجالس المحلية باعتماد التمثيل النسبي.

٥ - وافق المجتمعون على تفعيل وتطوير منظمة التحرير الفلسطينية وفق أسس يتم التراضي عليها بحيث تضم جميع القوى والفصائل الفلسطينية بصفة المنظمة الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، ومن أجل ذلك تم التوافق على تشكيل لجنة تتولى تحديد هذه الأسس وتشكل اللجنة من رئيس المجلس الوطني وأعضاء اللجنة التنفيذية للمنظمة والأمناء العاميين لجميع الفصائل الفلسطينية وشخصيات وطنية مستقلة، ويدعو رئيس اللجنة التنفيذية لهذه الاجتماعات.

٦ - أجمع المشاركون على أن الحوار هو الوسيلة الوحيدة للتعامل بين كافة القوى، دعماً للوحدة الوطنية ووحدة الصف الفلسطيني، وعلى تحريم الاحتكام للسلاح في الخلافات الداخلية، واحترام حقوق المواطن الفلسطيني وعدم المساس بها، وأن استكمال الحوار خلال المرحلة المقبلة يعد ضرورة أساسية نحو جمع الكلمة وصيانة الحقوق الفلسطينية.



## وثيقة رقم ١

بيان حماس السياسي حول الانسحاب الاسرائيلي من قطاع غزة<sup>(٦)</sup> (مقتطفات)

غزة، ١٣ آب / أغسطس ٢٠٠٥

(.....)

إن حركة المقاومة الإسلامية حماس إذ تفتخر بهذا الإنجاز الوطني فإنها تود التأكيد على نهجها السياسي والميداني المتعلق بالانسحاب الاسرائيلي وما يعقبه من تطورات وذلك على النحو التالي:

١. إن الفضل في هذا الإنجاز أولاً وأخيراً هو الله تعالى، فهو سبحانه صاحب الفضل والمنة، والناصر والمعين. هو الذي ثبت الأقدام وربط على القلوب، وأعان على الصمود وبارك في الجهود، وقوى عزم المجاهدين. (....)

٢. إن اندحار الاحتلال من غزة وشمال الضفة [يُعدُّ] إنجازاً للمقاومة وثمرتها لتضحيات شعبنا وصموده وآلامه ومعاناته، وهو دليل على قدرة المقاومة على الإنجاز وتحقيق الأهداف، خاصة في مواجهة عدو كعدونا الصهيوني الذي لا تجدي معه إلا القوة.

٣. إن هذا الإنجاز خطوة أولى على طريق تحرير أرضنا واستعادة قدسنا وجميع حقوقنا، وليست الخطوة الأولى والأخيرة كما يريد ذلك شارون، فغزة لن تكون أولاً وأخيراً ولن نقبل أن تتحول إلى سجن لشعبنا، من هنا فيجب أن يكون الانسحاب من قطاع غزة وشمال الضفة شاملاً وكاملاً، بما في ذلك المعابر والبحر والأجواء.

٤. إن هذا الإنجاز المبارك يحسب لصالح شعبنا جميعاً، بمجاهديه وأبطاله وفصائله وقواه في الداخل والخارج، وأجياله كافة التي صمدت وناضلت طوال العقود الماضية، فجاء هذا الإنجاز ثمرة لنضالاتها المتعاقبة وتضحياتها المتراكمة. بل يشاركننا في هذا الشرف والإنجاز كل الذين ناصرونا ودعمونا ووقفوا إلى جانبنا من شعوب أمتنا العربية والإسلامية.

٥. إنه ومن أجل حماية هذا الإنجاز الوطني، وبهدف قطع الطريق على المخطط الشاروني فإن حركة حماس تسعى للشراكة مع أبناء شعبنا في القرار، انطلاقاً من المسؤولية المشتركة تجاه الوطن والشعب. وفي الوقت الذي تؤكد فيه حماس أنها ليست بديلاً لأحد، ولا تسعى للتفرد والاستفراد، فإنها ترفض استفراد الآخرين في القرار تحت أي مبرر كان. (....)

٦. إن الحركة حريصة على إتمام هذا الانسحاب، وعلى خروج الاحتلال كاملاً من القطاع وشمال الضفة وسوف تتعاون مع جميع أبناء شعبنا في إظهار الصورة الحضارية في التعبير عن الفرحة والابتهاج. (....)

٧. إن حركة حماس ليست سلطة داخل السلطة ولا هي في مواجهتها ولا هي فوق القانون، ولا تنازع أحداً في ذلك، لكن في نفس الوقت لا بد من مرجعية وطنية للقرار الفلسطيني يشارك فيها



الجميع، ومن هنا أكدنا على ضرورة إعادة بناء وتفعل منظمة التحرير الفلسطينية على أسس سياسية وتنظيمية جديدة.

٨. إن حركة حماس تؤكد على تمسكها بالمقاومة خياراً استراتيجياً حتى رحيل الاحتلال بإذن الله عن أرضنا ومقدساتنا وإنجاز أهدافنا وحقوقنا الوطنية. (...)

كما وتؤكد الحركة على تمسكها بسلاح المقاومة وحماية جهازها العسكري كتائب الشهيد عز الدين القسام المظفرة في جميع الأحوال، دفاعاً عن أرضنا وشعبنا واستكمالاً لمسيرة التحرير والنصر بإذن الله.

٩. إن حركة حماس تؤكد على ثوابتها المعروفة في الحرص على الوحدة الوطنية وحمايتها وصيانتها، وتحريم الدم الفلسطيني، وحصر المعركة ضد الاحتلال. ونطمئن شعبنا وأمتنا أننا لن ندخل أو نُستدرج إلى أية صراعات داخلية، وستظل معركتنا الوحيدة ضد الاحتلال الصهيوني بإذن الله.

١٠. إن حركة حماس تؤكد على تمسكها بثوابت القضية وبالحقوق الوطنية لشعبنا، وفي مقدمتها الأرض والقدس وحق العودة ورفض كل أشكال الاحتلال والاستيطان، والتصدي لمحاولات المساس بالمسجد الأقصى المبارك. وهذه الحقوق ليست منة من أحد ولا ننتظر أن يعطيها لنا أحد، وإنما ننتزعها انتزاعاً بعون الله تعالى ثم بجهادنا وتضحيات شعبنا ودعم أمتنا المباركة.

١١. إن قضية الأسرى والمعتقلين كقضية وطنية أولى، تحرص حركة حماس وجميع القوى على العمل بكل اجتهاد من أجل ضمان الإفراج عنهم بإذن الله، ونطالب بالإفراج العاجل عن أسرى شعبنا الذين يسكنون في الأرض المحررة كخطوة على طريق تحرير بقية أسرانا الميامين. (...)

## وثيقة رقم U

مرسوم رئاسي لسنة ٢٠٠٥ بشأن المناطق التي ستسحب منها قوات الاحتلال الإسرائيلي<sup>(٧)</sup>

٢٠ آب / أغسطس ٢٠٠٥

رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية  
رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية

بعد الاطلاع على القانون الأساسي المعدل لسنة ٢٠٠٣، وعلى قانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٦٦، بشأن إزالة التعديات على الأراضي الحكومية بمحافظات



غزة، وعلى المرسوم الرئاسي رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٢، بإنشاء سلطة الأراضي، وعلى قرار رئيس الوزراء الصادر بتاريخ ١٥ آذار/ مارس ٢٠٠٥، وبناءً على الصلاحيات المخولة لنا، وتحقيقاً للمصلحة العامة رسمنا بما هو آتٍ:

#### مادة (١)

تبسط السلطة الوطنية سيطرتها فوراً على المناطق التي تنسحب منها قوات الاحتلال الاسرائيلي، وتضع يدها مؤقتاً على جميع الأموال المنقولة وغير المنقولة في هذه المناطق، إلى حين البت في أمرها بموجب القانون.

#### مادة (٢)

يُحظر على أي شخص طبيعي أو اعتباري التعرض أو التعدي على أي جزء من الأموال المشار إليها في المادة الأولى من هذا المرسوم.

#### مادة (٣)

تتولى اللجنة الوزارية المشكّلة بموجب قرار رئيس الوزراء الصادر بتاريخ ١٥ آذار/ مارس ٢٠٠٥ المهام التالية:

- ١- إجراء كافة التحضيرات اللازمة لاستلام المسؤوليات والمهام في كافة القطاعات والمجالات بعد الانسحاب من محافظات غزة وشمال الضفة.
- ٢- التنسيق بين مختلف الوزارات والمؤسسات المعنية بهذا الشأن.
- ٣- تقديم اللجنة تقارير دورية عن أعمالها لمجلس الوزراء لاتخاذ القرارات المناسبة.

#### مادة (٤)

على كل من يدعى بأي حق على الأموال المنقولة وغير المنقولة المشار إليها في المادة الأولى من هذا المرسوم، أن يتقدم لرئيس سلطة الأراضي مؤيداً بالمستندات والوثائق الثبوتية، وتقوم لجنة مشكلة من رئيس سلطة الأراضي ووزير الداخلية والأمن العام ووزير المالية ووزير الأشغال العامة والإسكان والمحافظ في منطقتة، بالبت في تلك الطلبات وعلى المتضرر اللجوء إلى المحكمة المختصة.

#### مادة (٥)

تُناط إدارة الأموال المنقولة وغير المنقولة المشار إليها في المادة الأولى من هذا المرسوم إلى لجنة متخصصة تشكل بقرار من رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية بناءً على تنسيب من مجلس الوزراء ويبين في هذا القرار مهام وصلاحيات هذه اللجنة في كيفية إدارة هذه الأموال.

## مادة (٦)

كل من يخالف المادة الثانية من هذا المرسوم، يعرض نفسه للمسؤولية الجزائية وفقاً لأحكام قانون العقوبات والقوانين الأخرى ذات العلاقة.

## مادة (٧)

على جميع الجهات المختصة كلٌ فيما يخصّه تنفيذ أحكام هذا المرسوم ويُعمل به من تاريخ صدوره ويُنشر في الجريدة الرسمية.

## وثيقة رقم ٨

خطاب لرئيس الحكومة الاسرائيلي، أرييل شارون أمام الجمعية العمومية للأمم المتحدة<sup>(٨)</sup>

نيويورك، ١٥ أيلول / سبتمبر ٢٠٠٥

أصدقائي وزملائي رؤساء الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وممثلوها

لقد جنّت من أورشليم القدس، عاصمة الشعب اليهودي منذ أكثر من ثلاثة آلاف سنة وهي العاصمة الموحدة لدولة اسرائيل إلى أبد الأبد.

في مستهل خطابي، بوّدي التعبير عن عميق مشاعر التضامن التي يشعر بها الشعب الاسرائيلي مع الأمة الأمريكية، وعن تعازينا الصادقة للعائلات التي فقدت أعضائها. كما أشدّ على أيدي صديقي، الرئيس جورج بوش، وأيدي الأمة الأمريكية في مساعيهم الحثيثة لتقديم يد العون للمكوبين ضحايا الإعصار ولترميم الأنقاض. دولة اسرائيل، التي وقفت الولايات المتحدة إلى جانبها في أوقات الامتحان، مستعدة لتقديم كل ما في وسعها لمساعدة الولايات المتحدة في هذه المهمة الإنسانية.

سيداتي وسادتي،

أقف هنا أمامكم وأمام جميع أمم المعمورة كيهودي وكمواطن في دولة اسرائيل، الديمقراطية، الحرة وذات السيادة، إنني ممثلٌ فخور لشعب مغروس في أعماق التاريخ، شعب قليل من حيث العدد، ولكن مساهمته في الحضارة الإنسانية والقيم الأخلاقية، العدالة والإيمان تمتد إلى أنحاء العالم وتغطي التاريخ.

إن ذاكرة الشعب اليهودي طويلة المدى، وقد وُحّدت الشتات اليهودي طيلة آلاف السنين، وهي الذاكرة التي ابتدأت بالأمر الإلهي، عندما قال الله تعالى لوالدنا إبراهيم عليه السلام: اذهب!!!،



مروراً بتلقي التوراة في جبل الطور ومراوحة بني اسرائيل في الصحراء تحت إمرة موسى عليه السلام وهم في طريقهم إلى الأرض الموعودة، أرض اسرائيل.

لقد وُلِدْتُ في أرض اسرائيل، وأنا ابن لفلاحين طلائعيين من العاملين في الأرض، واللدان لم يريدا الصراع، ولم يأتيا إلى هذه الأرض من أجل انتزاعها من الساكنين فيها. ولولا الظروف التي اقتضت هذا ما كان لي أن أصير جندياً ولبقيت فلاحاً ومزارعاً. وما يزال حبي للأول للعمل اليدوي: الزراعة والحصاد، المراعي، الماشية والبقر.

وبعد أن اقتادني درب حياتي إلى أن أكون جندياً، ضابطاً وقائداً في جميع الحروب، ها أنا أمدّ يدي إلى جيراننا الفلسطينيين منادياً بالمصالحة والتسوية، ووضع حد للصراع الدموي، والارتقاء معاً فوق المسار الذي يؤدي إلى السلام والتفاهم بين شعبينا. إنني أعتبر هذا رسالتي الأولى ومهمتي الأكثر أهمية في السنوات القليلة القادمة.

إن أرض اسرائيل هي أعلى ما أملكه ونملكه نحن اليهود، وأي تنازل عن أي جزء من إرث أجدادنا عسير علينا، دونه خرط القتاد، لأن كل حفنة تراب، وكل جبل وغور، وكل وادٍ وصخرة في هذه الأرض مشبعة بالتاريخ اليهودي، الكنوز والذكريات. إن التواصل اليهودي الاستيطاني في أرض اسرائيل لم ينقطع مطلقاً. حتى هؤلاء اليهود الذين هاجروا من أرضنا، غصباً عنهم، إلى أطراف الدنيا، بقيت نفوسهم على مدار الأجيال مرتبطة بأرض اسرائيل بآلاف الخيوط الخفية من الحب والحنين التي كانوا يعبرون عنها بالصلوات اليومية الثلاث وفي شعر الأفراح ورتاء الأتراح.

إن أرض اسرائيل هي الكتاب المقدس المفتوح أمام الجميع، شهادة الملكية والهوية والحق للشعب اليهودي. تحت سماء هذه الأرض نادى أنبياء اسرائيل بالعدالة الاجتماعية ووحدهم الأبدي لعالم من التآلف الذي لا يعلم المزيد من الحروب بين الشعوب. أرض اسرائيل، مدنها، قراها، مناظرها، جبالها وصحاريها ومروجها شاهدة وفيه على أسمائها العبرية القديمة.

صفحة بعد صفحة، تُروى رواية الأرض الوحيدة التي نملكها، وقلبها النابض أورشليم الموحدة، مدينة الهيكل المقدس على جبل موريا، مركز حياة الشعب اليهودي على مر أجياله وعنوان حنينه وصلواته منذ ثلاثة آلاف سنة. هذه المدينة التي نذرنا لها الوفاء وأقسمنا بيمين الخلد النابض للأبد في فؤاد كل يهودي: إن نسيك يا أورشليم تنسى يميني!

وها أنا اليوم أسمعكم هذه الأقوال لأنها خلاصة وعيي اليهودي، وإيماني بالحق الأبدي الذي لا جدال فيه للشعب الاسرائيلي على أرض اسرائيل. ولكن أقولها هنا أيضاً، ولأؤكد أمامكم عظم الأمل الذي أشعر به في أعماقي، إدراكاً مني أنه من واجبنا أن نقدم التنازلات من أجل إحلال السلام بيننا وبين جيراننا الفلسطينيين. إن حق ملكية الشعب اليهودي على أرض اسرائيل لا يعني تجاهل حق الآخرين في الأرض، لأن الفلسطينيين سيبقون جيراننا إلى الأبد. ونحن نحترمهم ولا يوجد لدينا أي طموح للسيطرة عليهم. من حقهم أيضاً أن يعيشوا بحرية وفي كيان قومي ذي سيادة في دولة خاصة بهم.

هذا الأسبوع خرج آخر الجنود الاسرائيليين من قطاع غزة، وانتهى الحكم العسكري في هذه المنطقة. لقد أثبتت دولة اسرائيل أنها على استعداد لتقديم التنازلات المؤلمة من أجل حل النزاع بيننا وبين الفلسطينيين. لقد كان قرار الانفصال عسيراً جداً عليّ، وهو مرتبط بالنسبة لي بثمن شخصي لا ياستهان به، ولكن الوعي المطلق بأن هذا هو الطريق الصحيح للحفاظ على مستقبل دولة اسرائيل هو الذي هدى خطاي. إن المجتمع الاسرائيلي يمر بأزمة عميقة نتيجة عملية الانفصال وهو بحاجة الآن إلى رأب الصدوع.

أما الآن فحان الوقت للفلسطينيين لأن يثبتوا رغبتهم في السلام. إن انتهاء سيطرة اسرائيل ومسؤوليتها عن قطاع غزة يمكن الفلسطينيين، إذا كانوا يرغبون في ذلك، من تطوير اقتصادهم وبناء مجتمع يصبو للسلام، متطور، حر، قائم على القانون والنظام، ويتسم بالشفافية ويقوم على مبادئ الديمقراطية.

أما أهم امتحان ستواجهه القيادة الفلسطينية فهو الوفاء بالتزاماتها ووضع حد للإرهاب ولبنيتها التحتية، والقضاء على فوضى العصابات المسلحة والكف عن التحريض وعن تربية الأجيال على كراهية اسرائيل واليهود.

وإلى أن يفعلوا ذلك، ستعرف اسرائيل كيف تدافع عن نفسها من فظائع الإرهاب.

ولهذا السبب أقمنا الجدار الأمني وسنتابع بنائه حتى إتمامه، كما كانت ستفعل كل دولة دفاعاً عن مواطنيها.

إن الجدار الأمني يحول يوماً بعد يوم دون وصول الإرهابيين والقتلة إلى مراكز المدن واستهداف المواطنين الأمنيين في طريقهم إلى العمل، وإصابة الأولاد في طريقهم إلى المدرسة والمس بعائلات بأسرها وهي تنعم في المطعم.

هذا الجدار حيوي بصورة لا نظير لها.

هذا الجدار ينقذ الحياة.

إن تنفيذ خطة الانفصال بنجاح يمنح الفرصة للمضي قُدماً في اتجاه السلام حسب المبادئ المرسومة في خارطة الطريق. إن دولة اسرائيل ملتزمة بخارطة الطريق وبتطبيق تفاهات شرم الشيخ. أمل أن يكون من المتاح بواسطتها تجديد العملية السياسية.

أنا واحد ممن يؤمن بإمكانية التوصل إلى تسوية عادلة وتعايش من خلال حسن الجوار بين اليهود والعرب، ولكن عليّ أن أؤكد على حقيقة واحدة: سوف لن تكون أية تسوية فيما يتعلق بحق دولة اسرائيل في العيش كدولة يهودية، ضمن حدود قابلة للحماية، وبأمن تام، بلا تهديدات أو إرهاب.

إنني أدعو القيادة الفلسطينية أن تُظهر الحزم والقدرة القيادية، وإزالة الإرهاب، والعنف وثقافة الكراهية من منظومة العلاقات بيننا. إنني واثق في قدرتنا، الطرفين على بناء أفق جديد وواعد بالأمل للشعبين.



أيها الحضور الكريم،

كما قلت لكم، فإن الشعب اليهودي يتمتع بذاكرة طويلة المدى، وهو يتذكر أحداثاً وقعت قبل آلاف السنين، ومن باب أولى أن يتذكر ما حدث في نفس هذا البيت خلال الستين عاماً الماضية. إن الشعب اليهودي يتذكر جيداً التصويت الدرامي في الجمعية العمومية في التاسع والعشرين من تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٤٧ حين اعترف ممثلو الأمم بحقنا في إقامة دولتنا في وطننا التاريخي، ولكن الشعب اليهودي يذكر أيضاً عشرات القرارات القاسية وغير المنصفة التي اتخذت في هذا البيت على مدار السنين، والشعب اليهودي يعلم أيضاً أنه يوجد في هذا البيت، ولغاية اليوم، ممثلون لدولة يدعو زعماءها إلى إزالة اسرائيل من الوجود ولا ينبس أحد ببنت شفة. إن محاولات هذه الدولة التسلح بالسلح النووي يجب أن يقض مضاجع كل من يريد السلام والاستقرار في الشرق الأوسط خاصة، وفي العالم برمته. إن الدمج ما بين الأصولية الدينية المظلمة مع تقديم الدعم لمنظمات الإرهاب، يوجد تهديداً خطيراً يفرض على جميع الأمم، أعضاء الأمم المتحدة، واجب مواجهته.

أمل أن تتضمن الإصلاحات الشاملة التي تمر بها منظمة الأمم المتحدة في عامها الستين تغييراً وتحسيناً جذرياً في أسلوب تعامل المنظمة، بفروعها ومؤسساتها، مع دولة اسرائيل.

أيها الزملاء وممثلو الأمم،

إن السلام قيمة عليا في التراث اليهودي وهو الهدف المنشود لسياستنا. فبعد رحلات النفي والمشاق التي مر بها الشعب اليهودي، وبعد الكارثة التي أودت بحياة ثلث أبنائه، وبعد صراع طويل وصعب من أجل التحرر والاستقلال، وبعد أكثر من سبع وخمسين عاماً متلاحقة من الحروب والإرهاب التي لم توقف دولة اسرائيل عن المضي في مسيرة التطور، بعد كل ذلك ما زلنا نتمنى السلام مع جيراننا وإرادتنا في السلام قوية بما يكفي للتوصل إليه، لو كان جيراننا شركاء حقيقيين في نفس الهدف المنشود. فإذا علمنا كيف نعمل سوياً سنتمكن من تحويل قطعة أرضنا، الغالية على الشعبين، من أرض صراع إلى واحة سلام من أجل أولادنا وأحفادنا.

بعد أيام قليلة سيبدأ العام الجديد حسب التقويم العبري، العام رقم ٥٧٦٦ للتكوين، وطبقاً للمعتقد اليهودي فإن مصائر الناس والأمم تحسم بيد الخالق في عيد رأس السنة، خيراً أم شراً. نتمنى على الله تبارك وتعالى أن يحسم مصيرنا ومصير جيراننا في هذه السنة باتجاه السلام والاحترام المتبادل وحسن الجوار.

من فوق هذا المنبر المحترم أتمنى باسمي وباسم الشعب الاسرائيلي، عاماً سعيداً لجميع شعوب المعمورة.

كل عام وأنتم بخير.

## وثيقة رقم ٥

نص ميثاق الشرف الفلسطيني الخاص بالانتخابات<sup>(٩)</sup>

غزة، ١٧ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٥

نحن القوى والأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية، حرصاً منا بأن تسير العملية الانتخابية بكافة مراحلها بشفافية ونزاهة، وأن يسودها التنافس الشريف بين المرشحين والقوائم الانتخابية بما يخدم ويعزز المصلحة العامة، وإدراكاً منا لأهمية التزام القانون الانتخابي والأنظمة والتعليمات الصادرة بموجبه لتنظيم سير العملية الانتخابية، فإننا نتعهد، التزام ما يلي:

أولاً: التقيد التام بأحكام قانون الانتخابات الفلسطيني والأنظمة والتعليمات الصادرة بموجبه، وبتوجيهات وقرارات لجنة الانتخابات المركزية في ما يتعلق بسير العملية الانتخابية.

ثانياً: التعاون مع لجنة الانتخابات المركزية في جهودها المبذولة لتنظيم انتخابات حرة ونزيهة، واحترام طواقمها.

ثالثاً: احترام دور المراقبين المحليين والدوليين والتعاون معهم في أداء دورهم الرقابي.

رابعاً: التزام الحفاظ على مبدأ سرية التصويت وحق الناخب في اختيار قائمته ومرشحه بحرية.

خامساً: التزام الفترة الزمنية للدعاية الانتخابية المحددة قانوناً.

سادساً: عدم اللجوء في الدعاية الانتخابية إلى كل ما يتضمن أي تحريض أو طعن بالمرشحين الآخرين أو الهيئات الحزبية أو القوائم الحزبية والامتناع عن التشهير والقذف والشتم، والابتعاد عن إثارة النعرات أو استغلال المشاعر الدينية أو الطائفية والقبلية والإقليمية والعائلية أو العنصرية بين فئات المواطنين.

سابعاً: الامتناع عن التعرض المادي للحملة الانتخابية للغير، سواء كان ذلك بالتخريب أو التمزيق أو إلصاق الصور والشعارات فوق صور وشعارات الآخرين، أو أي أعمال أخرى تفسر على أنها اعتداء مادي على الحملة الانتخابية للمرشحين الآخرين.

ثامناً: التزام عدم ممارسة أي شكل من أشكال الضغط أو التخويف أو التخوين أو التكفير أو العنف ضد أي من المرشحين و/أو أي من الناخبين.

تاسعاً: التزام عدم حمل السلاح و/أو استخدامه أثناء الاجتماعات العامة والمسيرات وسائر الفعاليات والنشاطات الانتخابية الأخرى.



عاشراً: التزام عدم تقديم هدايا أو تبرعات أو مساعدات نقدية أو غير ذلك من المنافع أو الوعد بتقديمها لشخص طبيعي أو معنوي أثناء العملية الانتخابية سواء كان ذلك بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

الحادي عشر: عدم وضع الملصقات والصور الدعائية على الأماكن الخاصة أو على أبواب المحلات التجارية للمواطنين وجدرانها إلا بعد الحصول على موافقتهم الصريحة على ذلك، والتزام عدم وضع الملصقات والصور الدعائية على اللوحات الإعلانية التي تعود ملكيتها للشركات التجارية أو للمواطنين إلا بعد الحصول على موافقتهم الصريحة على ذلك، والتزام إزالة جميع مظاهر الدعاية الانتخابية بعد انتهاء العملية الانتخابية.

الثاني عشر: عدم استعمال الشعار الرسمي لمنظمة التحرير الفلسطينية و/أو السلطة الفلسطينية أو أي شعار قريب الشبه منه في الاجتماعات والإعلانات والبيانات الانتخابية وفي سائر أنواع الكتابات والرسوم والصور التي تستخدم في الدعاية الانتخابية.

الثالث عشر: عدم إقامة المهرجانات وعقد الاجتماعات العامة في المساجد أو الكنائس أو إلى جوار المستشفيات أو في الأبنية والمحلات التي تشغلها الإدارات الحكومية أو المؤسسات العامة، وعدم استخدام المعسكرات والمقرات الأمنية الفلسطينية أو اللوازم العامة وذلك لإغراض الدعاية الانتخابية.

الرابع عشر: الحفاظ على بيئة نظيفة أثناء الحملة الانتخابية، وتجنب اللصق العشوائي للصور والبيانات في الأماكن العامة، وضرورة الاهتمام بمظهر الأمكنة العامة وتنظيفها بعد الانتهاء من المسيرات والمهرجانات الانتخابية.

الخامس عشر: التزام عدم الحصول على أموال لتغطية مصاريف حملتنا الانتخابية من أي مصدر أجنبي أو خارجي غير فلسطيني بشكل مباشر أو غير مباشر، وعدم الحصول أيضاً على أموال من السلطة الفلسطينية لتغطية مصاريف الحملة الانتخابية.

السادس عشر: التزام حدود الصرف على الحملة الانتخابية بحيث لا تتجاوز مليون دولار أو ما يعادلها بالعملة المتداولة قانوناً للصرف على الحملة الانتخابية للقائمة الانتخابية ككل، وستون ألف دولار أو ما يعادلها بالعملة المتداولة قانوناً للصرف على الحملة الانتخابية للمرشح لعضوية المجلس في الدائرة الانتخابية.

السابع عشر: الالتزام بتقديم بيان مالي مفصل للجنة الانتخابات المركزية بجميع مصادر التمويل التي حصلنا عليها والمبالغ التي أنفقناها أثناء الحملة الانتخابية خلال مدة أقصاها شهر من تاريخ إعلان نتائج الانتخاب النهائية.

الثامن عشر: تدريب الوكلاء التابعين لنا على قواعد سلوك الوكلاء والمراقبين الصادرة عن لجنة الانتخابات المركزية.

التاسع عشر: تحمل المسؤولية عن نشاطات الدعاية الانتخابية الصادرة عن جميع الوكلاء



التابعين لنا وعن العاملين في حملتنا الانتخابية.

العشرين: تزويد لجنة الانتخابات جميع الصفحات والمواقع الالكترونية التي من خلالها سنقوم بممارسة دعاية انتخابية.

الواحد والعشرون: تحمل المسؤولية عن أي نشرات أو ملصقات أو بيانات صادرة عن حملتنا الانتخابية.

الثاني والعشرون: التزام الأساليب السلمية والقانونية في ما يتعلق بالاعتراضات والطعون ونتائجها في كافة مراحل العملية الانتخابية والتعاون مع الجهات المختصة في شأن التحقيقات في هذه الاعتراضات والطعون والشكاوى.

الثالث والعشرون: التزام قرارات القضاء الفلسطيني في ما يخص العملية الانتخابية.

الرابع والعشرون: التزام نتائج الانتخابات الرسمية والنهائية الصادرة عن لجنة الانتخابات المركزية و/أو المحكمة المختصة.

الخامس والعشرون: تشكيل لجنة وطنية لمتابعة التزام أحكام هذا الميثاق وتوعية المجتمع به.

والتزاماً منا بالتقيد بما ورد في هذا الميثاق، فإننا نوقع عليه، والله الموفق.

القوى والفصائل الوطنية والإسلامية المشاركة في العملية الانتخابية التشريعية:

حركة فتح، حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، حزب الشعب، الاتحاد الديمقراطي الفلسطيني (فدا)، جبهة النضال الشعبي الفلسطيني، جبهة التحرير الفلسطينية، جبهة التحرير العربية والجبهة العربية الفلسطينية. الجبهة الشعبية - القيادة العامة، منظمة الصاعقة، المبادرة الوطنية الفلسطينية.

## وثيقة رقم ١٠

كلمة الرئيس الإيراني محمود أحمددي نجاد يشكك فيها بحدوث المحرقة النازية<sup>(١٠)</sup> (مقتطفات)

طهران، ١٥ كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٥

(.....)

بدلاً من الحديث عن القضية الأساسية (العدوان الاسرائيلي على الفلسطينيين) فإن الغرب يتحدث عن قصة خيالية عن مذبحه لليهود. (...)

لا يكثر أحد (في الغرب) إذا ما كفر أحد بالله عز وجل أو برسله ولكن إذا ما أنكر شخص تلك القصة الخيالية عن مذبحه ضد اليهود تبدأ آلة الدعاية الصهيونية في الندب والنحيب. (...)

إذا كان الغرب يؤمن حقاً بوقوع مذبحه راح ضحيتها ستة ملايين يهودي خلال الحرب العالمية الثانية فإنه يتعين عليه تخصيص قطعة أرض (لإقامة إسرائيل عليها) في أوروبا أو الولايات المتحدة أو كندا أو ألاسكا. (...)

الغرب يقول إن الرئيس الإيراني يتفوه بالعديد من الأشياء الفظيعة وأنه غير متحضر ويُعربون عن إدانتهم لي.. إذا كانت حضارتكم تنطوي على العدوان ضد بلدان لا ذنب لها وكذلك على كبت الأصوات المنادية بإرساء العدل وأيضا على توسيع رقعة الفقر من أجل تحقيق الرفاهية في بلدانهم فإنني أمقت هذا النوع من الحضارة.

## وثيقة رقم ١١

### حوار مع رئيس المكتب السياسي لحركة المقاومة الإسلامية حماس الأستاذ خالد مشعل<sup>(١١)</sup> (مقتطفات)

طهران، ١٧ كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٥

(.....)

ثوابتنا واضحة: لا اعتراف بشرعية الكيان الصهيوني على أرضنا، ولا تنازل عن أي جزء من حقنا وأرضنا. ومن ثوابتنا التمسك بخيار المقاومة باعتباره الطريق الاستراتيجي لتحرير فلسطين واستعادة الحقوق، وهذا النضال هو جزء من الأمة وذو عمق عربي وإسلامي، بخاصة أن معركتنا مع المشروع الصهيوني هي معركة مع المشروع المعادي للأمة. (...)

حماس وكثير من قوى المقاومة أعلنت مبكراً موقفها الرفض لأوسلو. الواقع هو الذي تغير، إذ كانت أوسلو إطاراً يحتكم إليه أصحابه وأطراف اللعبة وباتت اليوم خلف ظهورنا، ولم تعد هي المرجعية. لكن هيكلها السياسية بقيت، ومن يستعمل هذا الهيكل لتجارة مشروعة يختلف عن من يستعمله لتجارة غير مشروعة. لا مشكلة لدينا في أننا دخلنا في نتائج أوسلو، المشكلة هي هل نحتكم إلى أوسلو، وهل دخولنا في المجلس التشريعي يفرض علينا اعترافاً بإسرائيل أو أن نسلم بأي تنازل عن حقنا الفلسطيني أو التزامات سياسية أو أمنية ما؟ لا نرى ذلك، خصوصاً أن أوسلو انتهى كجوهر وكمشروع، فيما بقيت معاملة مجرد هيكل كأمر واقع ولا مشكلة لدينا في ذلك أو في أن نجعل جوهره مشروعاً وطنياً، خصوصاً بعد خمس سنوات على الانتفاضة.

الشعب الفلسطيني يحتكم إلى الرؤية التي أنتجتها هذه الانتفاضة بالتخلص من الاحتلال

والمطالبة بالدولة والسيادة وعودة القدس وحق العودة ورفض الاستيطان. والسلطة تتحدث عن هذه العناوين والمقاومة كذلك، بغض النظر عن حيثيات كل طرف، وبالتالي نحن أمام مرحلة جديدة تدخلها حماس من دون حرج، بخاصة أن السنوات العشر الماضية أفرزت نتائج سلبية في الفساد وتراجع النهج الديموقراطي وتعزيز الفردية والفوضى وغياب الإصلاحات الحقيقية والابتعاد عن هموم الإنسان الفلسطيني، ونحن نريد عبر هذه المشاركة أن نقرب من هذه الفلسفة وتعزيز الديموقراطية والشراكة بين القوى الفلسطينية كافة بعيداً من التفرد لأن ذلك شرط موضوعي لمواصلة المقاومة. تحصين الجبهة الداخلية شرط موضوعي لا يمكن التخلي عنه ولا يمكن أن تتحقق معركة المقاومة ضد الاحتلال من دونه، وإلا سنهرق شعبنا. (.....)

غزة أول الغيث، وعندما نحرر غزة والضفة سنقيم عليهما دولة وسلطة بسيادة حقيقية من دون ارتهان لمطالب اسرائيلية أمنية أو سياسية أو استجابة لضغوط خارجية. العبرة في هذه الدولة على أي مساحة كانت هي في أن تملك السيادة الحقيقية على الأرض التي تقوم عليها، وأن تكون حرة، وتأكيد أن ذلك ليس نهاية المطاف وليس سقف المطلب الفلسطيني، بل خطوة على الطريق. (.....)

أعلننا صراحة أننا شركاء في الدم وفي القرار، والقضية الفلسطينية أكبر من أيّ فصيل بمفرده. واجبنا وحقنا أن نكون شركاء في القرار والمسؤولية وفي تحمل أعباء المقاومة وأعباء إنجاز حقوقنا الفلسطينية، (....). وهذا ينطبق على الضفة والقطاع وكذلك على الخارج، فحماس معنية بالشئات الفلسطيني وحق العودة، وجهودنا هي إيجاد المرجعية الوطنية الفلسطينية الجامعة، واتفقنا أن تكون منظمة التحرير بعد إعادة بنائها وتطويرها على أسس وطنية جديدة، وهذا لا يتعارض مع نهج المقاومة، فلكل ميدانه.

(.....) القضايا المتعلقة بالموقف السياسي المركزي للقضية وإدارة الصراع غير مرتبطة بالتشريعي. إدارة القرار الفلسطيني والبرنامج السياسي وإدارة المعركة مع الاسرائيلي تحتاج إلى حوار ولقاءات وتوافق فلسطيني، ونحن ندعو إلى بلورة إستراتيجية مشتركة وبرنامج سياسي مشترك وإدارة مشتركة للصراع مع العدو بالاستناد إلى ثوابت القضية وحقوق الشعب وإلى شراكة حقيقية بين كل القوى. (.....)

حماس تحاول اليوم المزج بين السياسة والمقاومة، وبين الصلابة مع الثوابت والمرونة مع المتغيرات، وتحاول أن ترسخ نهجاً صلباً ولكنه واقعي يناسب الحال.

## وثيقة رقم ١٢

مبادئ خطة سياسية لحزب كديما<sup>(١٢)</sup>

كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٥

إنّ الهدف الأسمى لحكومة برئاسة كديما هو الحفاظ على وجود دولة اسرائيل كوطن قومي آمن للشعب اليهودي في أرض اسرائيل، وصبّ مضمون قومي في طابع دولة اسرائيل، مع منح الأقليات التي تعيش فيها مساواة كاملة في الحقوق، بحيث تكون قيمتها كدولة يهودية ديمقراطية متوازنة ومتداخلة.

وفي هذا السياق، يرى حزب كديما في دفع عملية السلام مع الفلسطينيين هدفاً مركزياً سيعمل على دفعه بجميع السبل، من أجل إرساء الأسس لرسم الحدود الدائمة لدولة اسرائيل وللتوصل إلى الهدوء والسلام، مع الحفاظ على أمن اسرائيل والحرب الحثيثة على الإرهاب والحفاظ على مصالح دولة اسرائيل القومية والأمنية.

الفرضيات الأساسية:

- لشعب اسرائيل الحق القومي التاريخي في أرض اسرائيل كلها.
- من أجل تحقيق الهدف الأسمى: سيادة يهودية في دولة ديمقراطية تشكّل وطناً قومياً آمناً للشعب اليهودي، ثمة ضرورة لوجود أكثرية يهودية في دولة اسرائيل.
- إن الحسم بين الإرادة في تمكين كل يهودي من أن يقطن كل أنحاء أرض اسرائيل وبين وجود دولة اسرائيل كوطن قومي يهودي يستوجب التنازل عن جزء من أرض اسرائيل.
- إن التنازل عن جزء من أرض اسرائيل ليس تنازلاً عن الايدولوجيا وإنما هو تجسيد للايدولوجيا التي تسعى لضمان وجود دولة يهودية وديمقراطية في أرض اسرائيل.
- إن رسم الحدود الدائمة لدولة اسرائيل في إطار تسوية سلمية سيضمن مصالح دولة اسرائيل القومية والأمنية.

**مبادئ لإدارة عملية السلام:**

إن المصلحة في وجود اسرائيل كدولة قومية يهودية تستوجب قبول مبدأ أن إنهاء الصراع سيكون بقيام دولتين قوميتين على أساس الواقع الديموغرافي، تعيشان بسلام وأمن جنباً إلى جنب.

**المبادئ الأساسية لكل عملية سياسية هي:**

- دولتان قوميتان: إن موافقة اسرائيل على إقامة دولة فلسطينية مشروطة بصورة مطلقة بأن تكون هذه الدولة هي الحل القومي والمطلق لجميع الفلسطينيين حيثما وجدوا، بمن فيهم اللاجئين. وعليه، لن يُسمح بدخول لاجئين فلسطينيين إلى اسرائيل في إطار أية تسوية.

- العيش بسلام وأمن: يجب أن تكون الدولة الفلسطينية العتيدة خالية من الإرهاب، وأن تعيش في حسن جوار وسلام مع اسرائيل، وأن تكون مجردة من السلاح على نحو لا تشكل معه قاعدة لهجوم ضدها، وبالتالي على الفلسطينيين تفكيك الإرهاب بصورة كاملة ومطلقة قبل إقامتها.

- إن تحديد حدود اسرائيل سيتم في إطار التسوية الدائمة، وعلى أساس المبادئ التالية:

١. الاشتغال على مناطق يتطلبها أمن اسرائيل.

٢. الاشتغال على مناطق مقدسة للدين اليهودي ومهمة بصفتها رمزاً قومياً، وعلى رأسها القدس الموحدة، عاصمة اسرائيل.

٣. الاشتغال على الحد الأقصى من المستوطنين اليهود بالفعل، وخصوصاً الكتل الاستيطانية.

### خطة العمل من أجل تقدم فوري:

- لقد أوجد فك الارتباط (بقطاع غزة) نافذة فرص تمكّن من تقدم فعلي، وحتى من اختراق، في الجهود الرامية إلى التوصل لتسوية سلمية والبدء برسم الحدود الدائمة لدولة اسرائيل. ونقل فك الارتباط رسالة فحواها أن لدى اسرائيل نية كاملة في التوصل إلى السلام حتى بثمن تنازل مؤلم، ونقل المسؤولية عن الخطة التالية إلى الفلسطينيين.

- ثمة اتفاق قومي وإقليمي ودولي على أن خريطة الطريق هي الخطة السياسية الوحيدة التي تمكّن من تقدم حقيقي نحو تسوية سلمية كاملة ومطلقة.

- إن حكومة برئاسة كديما ستعمل بتصميم على تطبيق خطة الطريق، كما تمت المصادقة عليها في قرار الحكومة الاسرائيلية، وستعمل بتصميم على الوفاء بكامل التزاماتها في إطار المرحلة الأولى من خريطة الطريق، بما في ذلك تفكيك النقاط الاستيطانية غير الشرعية في أسرع وقت.

- إن الحكومة الاسرائيلية ستمكّن الجانب الفلسطيني وتشجعه بجميع السبل الممكنة على احترام التزاماته إزاء اسرائيل والأسرة الدولية، وعلى رأسها التزام نزع سلاح المنظمات الإرهابية، وجمع السلاح غير الشرعي، والإصلاح الأمني والحكومي والمالي الحقيقي، ومنع التحريض والتربية على السلام مع اسرائيل.

- بعد أن يفي الفلسطينيون أيضاً بكل التزاماتهم في المرحلة الأولى، سيكون في إمكانهم، في إطار المرحلة الثانية، إقامة دولة فلسطينية مستقلة بحدود مؤقتة.

- سيكون في إمكان اسرائيل والدولة الفلسطينية البدء بمفاوضات بشأن إقامة تسوية دائمة من أجل حل جميع الموضوعات المعلقة بين اسرائيل والفلسطينيين بغية التوصل إلى سلام حقيقي بين الدولة القومية اليهودية والدولة القومية الفلسطينية.

## الحرب على الإرهاب وبناء الجدار الأمني:

- ستعمل اسرائيل بتصميم من أجل ضمان أمن سكانها في مواجهة المنظمات الإرهابية التي تهدد بضريرهم.
- ستواصل اسرائيل العمل بصورة فعالة، في كل مكان ومن دون توقف، من أجل إحباط وإرباك ومنع الهجمات الإرهابية ضد سكانها.
- ولهذا الغرض، ستكمل اسرائيل الجدار الأمني بالسرعة الممكنة بصورة توفر الأمن الأقصى لمواطنيها، مع الأخذ في الاعتبار حاجات السكان المدنيين الفلسطينيين في محاولة للحؤول دون معاناة مفرطة تلحق بهم.

## هوامش

- (١) مركز المعلومات الوطني الفلسطيني ١٥ كانون الأول / يناير ٢٠٠٥:  
<http://www.pnic.gov.ps/arabic/president/Mahmoud-Abass/Speech/152005-1-.html>
- (٢) مركز المعلومات الوطني الفلسطيني ٨ شباط / فبراير ٢٠٠٥:  
<http://www.pnic.gov.ps/arabic/president/Mahmoud-Abass/Speech/82005-2-.html>
- (٣) وزارة الخارجية وشؤون الكومنولث البريطانية ١ آذار / مارس ٢٠٠٥:  
<http://www.fco.gov.uk/servlet/Servlet?pagename=OpenMarket/Xcelerate/ShowPage&c=Page&cid=1109169300419>
- (٤) إسلام أون لاين ١٢ آذار / مارس ٢٠٠٥:  
<http://islamonline.net/Arabic/news/200512/03-/article05a.shtml>
- (٥) إسلام أون لاين ١٢ آذار / مارس ٢٠٠٥:  
<http://www.islamonline.net/Arabic/news/200517/03-/article09a.shtml>
- (٦) مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والإستراتيجية ٣ آب / أغسطس ٢٠٠٥:  
<http://www.asharqalarabi.org.uk/m-w/b-mawaqi-0.htm>
- (٧) مركز المعلومات الوطني الفلسطيني:  
[http://www.pnic.gov.ps/arabic/law/m2005/law\\_1.html](http://www.pnic.gov.ps/arabic/law/m2005/law_1.html)
- (٨) مركز المعلومات حول الاستخبارات والإرهاب، "إسرائيل"، ١٥ أيلول / سبتمبر ٢٠٠٥، نقلاً عن ديوان رئيس الوزراء:  
<http://www.terrorism-information.com/?act=articles&id=79&sid=23&ssid=0>
- (٩) الحياة، ١٨ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٥:  
[http://www.daralhayat.com/arab\\_news/levant\\_news/102005-/Item-20051016-fad8f7cd-c0a810-ed-00d8-f55c0d902a12/story.html](http://www.daralhayat.com/arab_news/levant_news/102005-/Item-20051016-fad8f7cd-c0a810-ed-00d8-f55c0d902a12/story.html)
- (١٠) القدس، ١٥ كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٥.
- (١١) الحياة، ١٨ كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٥.
- (١٢) مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد ٦٥، ص ٤٥-٤٦، مترجم عن العبرية من موقع الحزب في الإنترنت:  
<http://www.kadimasharon.co.il>





# The Palestinian Strategic Report for Year 2005

## Editors:

Dr. Mohsen M. Saleh  
Dr. Basheer Nafi

## Consultants:

Prof. Dr. Abdul Wahhab al-Maseri  
Prof. Dr. Anis al-Sayegh  
Mr. Moneer Shafiq

## Writers:

Prof. Dr. Ahmad Said Nawfal  
Dr. Amr Saadawi  
Dr. Basheer Nafi  
Dr. Ibrahim Abu Jaber  
Dr. Mohammad Migdad  
Dr. Mohsen M. Saleh  
Dr. Raed Nueirat  
Dr. Salman Abu Sitta

\* \* \* \* \*

First published in 2006  
All Rights Reserved

\* \* \* \* \*



Al-Zaytouna Centre for Studies and Consultations  
Beirut – Lebanon

Tel: 00961 1 303644 Fax: 00961 1 303643

Website: [www.alzaytouna.net](http://www.alzaytouna.net) E-mail: [info@alzaytouna.net](mailto:info@alzaytouna.net)

The Palestinian  
Strategic Report  
for Year 2005

التقرير  
الاستراتيجي  
اللسطيني  
لسنة 2005

هذا التقرير

يسرُّ مركز الزيتونة أن يُقدِّم للقارئ الكريم التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة ٢٠٠٥، وهو تقرير سنوي يهدف إلى متابعة الشأن الفلسطيني بالرصد والاستقراء والتحليل. ويغطي التقرير الأوضاع السياسية الداخلية، وجوانب الاقتصاد والتعليم والمؤشرات السكانية، ويدرس الوضع الاسرائيلي، وعلاقات التسوية والصراع مع "اسرائيل"، كما يعالج المواقف العربية والإسلامية والدولية من القضية الفلسطينية.

قام بإعداد التقرير نخبة من الأساتذة المتخصصين، وشارك في مراجعته عدد من الأساتذة الكبار، أمثال: أ.د. أنيس الصايغ، وأ.د. عبد الوهاب المسيري، والأستاذ منير شفيق.

وقد حرص مركز الزيتونة، في هذا التقرير، على الالتزام بخطه المعتمد في إصدار الدراسات والأبحاث العلمية الرصينة، التي تراعي أفضل معايير المصداقية والموضوعية. غير أن صدور التقرير للمرة الأولى، يفتح المجال واسعاً للاستماع للاقتراحات ولكل نقد بناء، وذلك لسد الثغرات المحتملة، وللارتقاء به إلى مستويات أفضل. وستكون سعيدين جداً بالاطلاع على ملاحظات الباحثين والمهتمين ومراجعاتهم.

د. محسن صالح  
المدير العام



ISBN 978-9953-007-06-9



9 789953 007069

